

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

16/11/2015

Rape Law in Morocco

Luigi Lonardo

Gender Based Violence

The Moroccan **Conseil national des droits de l'Homme (National Human Rights Council, CNDH)** has issued a worrying report (for the moment only available in French) on the condition of women in the Kingdom. This report assesses the legal and social state of affairs ten years after the reformation of family law was undertaken, and four years after the new Constitution was promulgated.

Legal changes recommended by the report need to be supplemented by broader discussions of the role of women in society and the various ways in which they experience inequality. Image credit: Tamara Craiu via Flickr.

The key findings of the report are that Moroccan women are still subject to large scale discrimination and lack equal opportunities to education and employment. The report also documents that Moroccan women are frequently subject to violence. As many as 62.8% of Moroccan women suffer violence – either physical or psychological – at least once in their lives. Such statistics indicate that it is the right time for us to reflect on an issue of major concern for human rights activists in Morocco: the norms concerning rape.

At the outset, it is significant that the definition of, and punishment for, rape is provided in the section of the Criminal Code that deals with crimes against morality. Punishing rape as a crime against morality rather than classifying it as a crime against the individual implies that the victim is not worthy of protection in herself, but only as a member of a larger community with shared “morals” and “values”. It suggests that the “honour” or the “pride” of the victim’s community or family is worth more protection than the sexual autonomy and bodily integrity of the victim.

Further, the law relating to the punishment of rape raises many issues. As the report points out, rape is punished more leniently if the woman does not lose virginity as a consequence of the rape. Article 488 of the Criminal Code expressly treats the loss of virginity as an aggravating circumstance for sentencing. Hassiba Hadj Sahraoui, Deputy Director of Amnesty International’s Middle East and North Africa programme has referred to this distinction as “discriminating and degrading”. It is likely that this controversial distinction can be traced back to the understanding of rape as a crime against the “honour” of the family: rape of a non-virgin is regarded as a less serious matter because it is less shameful for her family.

It is worth noting that the same section of the Criminal Code that deals with rape also punishes all persons of any sex who “without being bound in wedlock, have sexual relationships”. This is hugely problematic because it demonstrates a regressive understanding of sexual relations within society and stigmatises any and every sexual activity that happens outside a marital framework.

What are the steps that may be taken to change this situation?

The most straightforward option would be to amend the Criminal Code to address the problems flagged above. Such amendments are entirely permissible within Morocco's existing legal framework and have been made in a related field: last year, Morocco eliminated a shameful provision that allowed those who kidnapped and raped minors to evade criminal sanctions as long as they were willing to marry the minor in question. The repeal of this provision resulted from the pressure exerted by activists following the suicide of one such victim in 2012.

The CNDH, in its report, has also issued a series of 97 recommendations to improve the situation. These range from dissemination of the United Nations Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women among judges and technical personnel, to specific changes to criminal and family code. These changes need to be supplemented by broader discussions of the role of women in society and the various ways in which they experience inequality. Only by opening up this discussion can we hope to redress the grave issues raised in the CNDH report.

<http://ohrh.law.ox.ac.uk/rape-law-in-morocco/>



رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقدم ملاحظات بخصوص مشروع قانون الصحافة

6/11/16

اليزمي يدعو إلى مراجعة فصول على رأسها الغرامة والإرهاب
قدم إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعض الملاحظات بخصوص مشاريع قوانين تمهيداً لثمة الصحافة في جانبها المتعلق بحقوق الإنسان، إذ ركز على مقالين الأول يتعلق بالغرامة وأضعا إياها ضمن «العقوبات البديلة» والتي قد تتحول إلى سلبية لحرية الصحفي في حالة عدم الأداء. والثاني يتعلق بفصول قانون الإرهاب، حيث طالب بحذف كلمة «الإشادة بالإرهاب» وتعويضها بـ «التحريض على الإرهاب» لأن فائته الأخيرة أكثر دقة وتعريف من الأولى التي تبقى فضفاضة وقد تؤدي إلى قراءات خاطئة لبعض المقالات الصحفية. اليزمي، ومن خلال عرض قدمه حول الإعلام وقضايا حقوق الإنسان بينت الصحافة بمدينة طنجة مساء يوم الجمعة، قال بأن المجلس لا يلعب دور التركي بل هو يقوم بتفعيل المفاوضات وحماية موازين القوى، مؤكداً على أهمية التنظيم الذاتي كخطوة أولى للإصلاح ضمن مسلسل تدريجي، مضيفاً أن الباب مفتوح أمام التغييرات التي تطرق على مستوى القوانين بالبرلمان، معلاً أطروحته بما حملته خطبة الملك في افتتاح إحدى الدورات التشريعية والتي تطرق من خلالها إلى إمكانية التغييرات التي قد تمس حتى الدساتير، وهو ما استنبط منه اليزمي أن كل شيء مفتوح وقابل للتغيير بالمغرب. رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعلاقة بموضوع نسبة القراءة وردا على معطى أن جريدة جزائرية واحدة تنتج 300.000 نسخة وهو ما يعادل عدد طبع جميع المنابر الإعلامية المكتوبة في المغرب، قال إن هناك أزمة قراءة رغم أن عدد الإنتاج لا يعكس حقيقة عدد القراء، وأضاف أن الصحافة المغربية استطاعت أن تصنع صحافة القرب وأن تحترفه ولكنها أهملت الجانب الدولي في خطوطها التحريرية، علماً أن هذا العنصر له قيمة كبيرة في نقل المعلومة للمواطن المغربي دون اضطراره للبحث عنها في وسائل إعلام أجنبية التي غالباً ما تخدم أجندة بلدانها. وبخصوص تكوين الصحفيين، فأدريس اليزمي ومن منطلق صفته كصحافي سابق، قال إن من المفروض على الإعلامي أن تتوفر فيه الشروط الدنيا لممارسة المهنة، وأن التكوين المستمر مهم لمسايرة ما هو جديد في عالم الإعلام خاصة في الجانب المتعلق بالبيانات العدل، كما وضع اليزمي يده على المعهد العالي للصحافة، وقال أنه يجب على الأساتذة الذين يدرسون بالمعهد أن يكونوا ممارسين لمهنة الصحافة وليسوا أساتذة جامعيين وأكاديميين، لأن طلاب المعهد في حاجة إلى ما هو تطبيقي وملموس أكثر ما هو نظري.



اليزمي: غرامات قانون الصحافة ستعيد حبس الصحفيين من النافذة بعد إخراجهم من الباب

6/2832

منجعة - حمزة المتيوي



توقع إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عودة العقوبات السالبة للحرية ضد الصحفيين «من النافذة بعد إخراجها من الباب» وفق تعبيره، في إشارة إلى الغرامات المالية التي تؤدي إلى حبس الصحفي في حال العجز عن سدادها. وخلال اللقاء الذي احتضنه بيت الصحافة بطنجة، مساء الجمعة الماضي بمناسبة افتتاح الموسم الإعلامي، أورد اليزمي أن من بين التوصيات التي مد بها مجلسه وزارة الاتصال بخصوص القوانين الجديدة للصحافة، تعويض العقوبات الحبسية تجاه الصحفيين العاجزين عن دفع غراماتهم بعقوبات أخرى بديلة.

اليزمي قال أيضا إن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم للوزارة الوصية عدة ملاحظات وتوصيات أخرى، في مقدمتها تعزيز حق الصحفي في حماية مصادره، والمساواة بين المطبوعات المغربية والأجنبية، والتي سيفرضها حتما الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا استبدال عبارة «الإشادة بالأعمال الإرهابية» بعبارة «التحريض العمومي على الإرهاب» تفاديا لتكرار قضية موقع «لكم».

وأورد اليزمي أن مجلسه يرى ضرورة توفر عدة شروط للحد من عمل صحفي مهني، في مقدمتها وجود سند قانوني لحرية الصحافة، ووضع مهني محترم للصحفيين، وهو ما لا يتوفر لحل الممارسين المغاربة حسب، إلى جانب التكوين الأساسي والتكويني المستمر، ووجود «تربية على الصحافة»، تمكن المثقفي من القراءة والتمييز، مع ضرورة تقوية القدرات

الذاتي للمهنة، في ظل وجود تمثيلية لمن أخرى غير المهن الصحفية في المجلس الوطني للصحافة، أورد اليزمي أن مثل هذه المجالس تشكل واسطة بين المهنة والمجتمع، ما يعني ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية وديمقراطية في الوقت نفسه، عند تأسيسها.

وإجابة عن سؤال طرحته «المساء» حول الشكاية الموجهة ضد صحافييها من رئيس بلدية قلعة السراغنة، والمطالبة بأمور غريبة مثل التجريد من الحقوق الوطنية، الإبداع بمؤسسة للأمراض العقلية، وإسقاط الحق في الولاية عن الأبناء، وكذا شكاية فوزي لقجع ضد مدير نشر جريدة «أخبار اليوم» والمطالبة بمنعه من الكتابة لعشر سنوات، قال اليزمي إنه لا يتوفر على المعطيات الكافية حول الموضوع، وإن مجلسه لا يستطيع التعليق على حالات ينظر فيها القضاء.

الوطنية على تحليل المادة الصحفية، وأخيرا وجود سياسة توأصلية حقيقية.

اليزمي الذي توقع أن تكون النتيجة النهائية لقوانين الصحافة الثلاثة، «إيجابية»، تحدث أيضا عن المجلس الوطني للصحافة، الذي ستكون المؤسسة التي يرأسها ممثلة فيه، حيث أورد أن هذا المجلس سيساهم في تنفيذ مبدأ التنظيم الذاتي للمهنة، وسيصنف الصحفيين من جهة ومن جهة أخرى المواطنين الذين يرون في أنفسهم متضررين من مادة صحفية.

وسجل اليزمي أن هذا المجلس يدخل ضمن المؤسسات المدنية التي ستبحث لنفسها عن موطئ قدم في أفق التوازن المؤسساتي الذي جاء به الدستور، بين المؤسسة الملكية ومؤسسة رئاسة الحكومة والمؤسسة التشريعية ومؤسسات المجتمع المدني، وأخيرا المجالس الدستورية. وحول مدى احترام مبدأ التنظيم



العنصر: لا اجتهاد في الإرث ونتائج الانتخابات تظل دون الطموحات

الرباط
ع.خ

رفع عدد مقاعده على مستوى الغرف المهنية من 160 مقعدا سنة 2009 إلى 202 مقعد خلال هذه السنة، بفارق 42 مقعدا (زيادة نسبية 26 في المائة)، ورفع عدد مقاعد الجماعات المحلية من 2213 مستشارا سنة 2009 إلى 3007 مستشار ومستشارة هذه السنة، بفارق حوالي 800 مقعد جديد (زيادة نسبية 36 في المائة)، فضلا عن فوزه 58 مقعدا بالنسبة لانتخاب أعضاء الجهات، مما بواه الرتبة الخامسة على مستوى نتائج الجهات، يضاف العنصر، الذي أشار إلى أن الحزب حصل على رئاسة جهة واحدة ورئاسة 156 جماعة مقابل 116 جماعة سنة 2009، بزيادة 40 رئيسا جماعيا جديدا، إضافة إلى حصوله على 129 مقعدا في انتخاب مجالس العمالات والأقاليم، ورؤسائه 8 مجالس إقليمية مقابل 3 مجالس خلال سنة 2009، وحصوله على 10 مقاعد بالقرعة الثانية، محتلا بذلك الرتبة الرابعة في مجلس المستشارين.

وفي ما يتعلق بالقضية الوطنية، قال الأمين العام لحزب «السنبل»، إن الوحدة الترابية لا تزال مستهدفة ببعض المناورات اليائسة والمواقف العدائية، التي تحاول عبثا المس بقضية عادلة يعتبرها الشعب المغربي بكل مكوناته وحدة لا تقبل مطلقا أي مساومة ولا مزايادة. ونوه بالجهود التي يقوم بها الملك محمد السادس، كما أشاد بمواقف عدد من الدول التي تساند المغرب في حقه المشروع في صحرائه، وتراجع دول أخرى عن الاعتراف بالجمهورية الوهمية ومخيمات الناز والعار.

أكد امحمد العنصر، الأمين العام لحزب الحركة الشعبية، أن مسألة الإرث محددة شرعا بالنص القرآني الذي لا اجتهاد فيه، إذ في كلمة افتتاحية خلال انعقاد المجلس الوطني للحزب الذي نظم أول أمسي بسلا، قال العنصر: «لقد استأثرت مواضع مجتمعية بالنقاش العام، يأتي على رأسها ما ورد في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول موضوع الإرث، ونحن كحركة شعبية يؤكد أننا مع فتح النقاش حول مختلف المواضيع كبقيا كان نوعها مع مراعاة المتعضيات الدستورية والشرعية، ومن المعلوم أن الدستور المغربي يقر بان الملكية المغربية هي دولة إسلامية، وبذلك فإن مسألة الإرث محددة شرعا بالنص القرآني الذي لا اجتهاد معه».

وبخصوص حصيلة الحزب في الانتخابات، أوضح العنصر أن النتائج التي حصلت عليها الحركة الشعبية تظل دون الطموحات، وقال: «تملك من الشجاعة السياسية ما يكفي لتعترف بان هذه النتائج تبقى دون طموحات حزب يجز وراءه إرثا ثقيلا من النضال والتاريخ يفوق 50 سنة لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية».

واعتبر العنصر أن التحضير للانتخابات لم يكن سهلا بالنسبة للحركة الشعبية بكل هيكلها الوطنية والمحلية، وأشار إلى التقدم الذي أحرزه الحزب على مستوى عدد المقاعد التي حصل عليها خلال هذه الانتخابات، حيث أوضح أن الحزب تمكن من



قال إن مجلسه لا يستطيع التعليق

على حالات ينظر فيها القضاء

اليزمي: لا أفهم التركيز على ثلاث كلمات من أصل 97 توصية حول المساواة

طلجة
عمر بن شعيبة

1829/5

رفض، إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العودة إلى الجدل الذي تسبب فيه توصيات المجلس في تقريره الأخير حول قضية المساواة في الإرث، وعرج على هذا الموضوع بشكل سريع خلال لقاء له بطنجة قائلا: «هناك 97 توصية، لكن لا أفهم كيف أن هؤلاء تركوا هذه التوصيات، وناقشوا ثلاث كلمات جاءت في التقرير حول المساواة».

اليزمي، الذي كان يتحدث بسبب الصحافة، بطنجة، في لقاء مفتوح، مساء الجمعة الماضية، عن حرية الصحافة والعقوبات الحبسية والغرامات المالية ضد الصحفيين، رفض التعليق على الدعوى التي رفعها مدير الميزانية بوزارة المالية فوزي لقمع، ضد ناشر جريدة «أخبار اليوم»، والتي يطالب فيها بحرماته من الكتابة لعشر سنوات، وتعويض مالي قدره مليون درهم، واكتفى بالتعليق على هذا الأمر قائلا: «لا أتوفر على المعلومات الكافية حول الموضوع، والمجلس لا يستطيع التعليق عن حالات ينظر فيها القضاء».

وأشار اليزمي أن من بين توصيات المجلس التي رفعها إلى وزارة الاتصال بخصوص القوانين الجديدة للصحافة، هي تعويض العقوبات الحبسية تجاه الصحفيين العاجزين عن دفع غراماتهم بعقوبات أخرى بديلة. وأضاف: «لا يمكن عودة العقوبات السالبة للحرية ضد الصحفيين من النافذة بعد إخراجها من الباب».

وواصل اليزمي في سرده لتوصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان من بينها حق الصحفي في حماية مصادره، والمساواة بين المطبوعات المغربية والأجنبية، والتي سيفرضها حتما الوضع المتقدم للمغرب مع الاتحاد الأوروبي، وأيضا استبدال عبارة «الإشادة بالأعمال الإرهابية» بعبارة «التحريض العمومي على الإرهاب».

ودعا المتحدث إلى توفير جو ملائم من أجل إفساح المجال للممارسة الصحافية بكل حرية ودون قيود، ماعدا المنصوص عليها في القوانين المنظمة لهذا المجال، مشددا على ضرورة إضافة تيسير الحق في الولوج إلى المعلومات والحصول عليها، وكذا توفير الظروف الملائمة لعمل المقاتلة الصحافية وطأقمها، عبر تطوير المستوى المهني للصحافيين في مجال حقوق الإنسان، وتمكينهم من الاستفادة من تكوينات مستمرة، وهذا ما يسعى إليه المجلس ضمن أهدافه المنشودة.

في هذا الصدد، كشف إدريس اليزمي، عن اعتراف المجلس مستقبلا فتح مركز وطني للتكوين المستمر، يهتم بالمواطنة وحقوق الإنسان، بتتسيق وشراكة مع مهنيي الصحافة من أجل الرفع من قدرات الصحفيين في هذا المجال.

وعاد اليزمي في هذا اللقاء المفتوح، إلى الحديث عما قال إنها شروط يجب توفرها للحديث عن عمل صحافي مهني، وفي مقدمتها وجود سند قانوني لحرية الصحافة، ووضع مهني محترم للصحافيين، وهو ما لا يتوفر لجل الممارسين المغاربة برأيه.

وختم المتحدث مداخلة بالتأكيد على أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحافي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المقاتلة الصحافية وعمل الصحفيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي الوقت نفسه توطر هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة، وذلك في احترام الحقوق الخاصة وعدم المساس بكرامة الناس، في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات.



اليزمي يستعرض بطنجة علاقة الإعلام بقضايا حقوق الإنسان في المغرب

التحكم في البيئات تتبع هذا النوع من القضايا وإشكالياته الآنية والمستقبلية. ومن جهة أخرى، اعتبر اليزمي أن تمكين الصحافة من الاطلاع بدورها المجتمعي والتثقيفي والتوجيهي والتوعوي رهين بضمان حرية العمل الصحفي المتزن وتمكين الصحفيين من الولوج إلى المعلومة وتوفير الظروف المناسبة لعمله المهني مع مراعاة حرمة الصحافة، وذلك تجاوبا مع مقررات الدستور المغربي.

وأشار اليزمي إلى أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحفي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المفاولة الصحفية وعمل الصحفيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي نفس الوقت توطئ هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة في احترام الحقوق الخاصة وعدم المس بكرامة

الناس في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات. وأكد أن مشاريع القوانين التي سيتم اعتمادها مستقبلا لتأطير المجال الصحفي تضع لبنة مهمة في بنية إصلاح منظومة الصحافة عامة في ارتباطها بمجال حقوق الإنسان الذي يعرف في السنوات الأخرى تطورا ملحوظا على مستوى التشريع والتأطير والمبادرات العملية الميدانية، وهو ما يجعل من المغرب نموذجا إقليميا جديرا بالاهتمام.



استعرض رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ادريس اليزمي، الجمعة الماضي بمدينة طنجة علاقة الإعلام بقضايا حقوق الإنسان في المغرب ومساهمة الإعلام في تكريس القيم الإنسانية النبيلة والدفاع عنها.

وقال ادريس اليزمي، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، بمناسبة العرض الذي قدمه في بيت الصحافة والذي يندرج في إطار الموسم الثقافي والإعلامي لهذا الأخير إن الصحافة الجادة تضطلع بدور أساسي في تنوير الرأي العام وملازمة القضايا المجتمعية الأساسية والدفاع عن حقوق الفئات المهمشة أو ذات الاحتياجات الخاصة إضافة إلى دورها كوسيط لا محيد عنه وأساسي في إبلاغ صوت المجتمع ورأيه في المواضيع الحيوية والسياسات العمومية.

وأكد اليزمي، أن المجلس الوطني يسعى بدوره إلى تسهيل عمل الصحفيين من خلال تمكينه من الاطلاع على مختلف القضايا التي تدخل في إطار عمل المجلس والمساهمة في التكوين المستمر للصحافي خاصة في مجال حقوق الإنسان. وأشار في هذا السياق إلى أن المجلس الوطني مقبل في المستقبل المنظور على فتح مركز وطني للتكوين المستمر حول المواطنة وحقوق الإنسان، ويهدف المجلس من خلاله إلى إقامة شراكات مع مهنيي قطاع الصحافة لتطوير قدرات الصحفيين في مجال حقوق الإنسان وتمكينهم من



مجلس اليزمي مازال غير مقتنع بسلامة انتخابات شتبر الماضي

خبراء دوليون وجمعويون مغاربة يوصون بإعادة النظر في نمط الاقتراع وفي التقطيع الانتخابي

عزيز اجهيلي

1/23372

وأكدوا على إعادة النظر في نمط الاقتراع المعتمد وفي التقطيع الانتخابي بشكل يضمن المساواة والإنصاف على كافة المستويات، وتناول المشاركون في هذه الندوة إشكالية تمثيلية النساء وإجراءات التمييز الإيجابي لفائدتهن وشددوا على ضرورة وضع تدابير للمساواة عن عدم احترام هذه التدابير الاستثنائية. وشكلت هذه الندوة التي ساهم فيها بالإضافة إلى المجلس الوطني ولجانه الجهوية خمس منظمات دولية و29 منظمة وجمعية مغربية قامت بملاحظة استحقاقات 2015، وقيمت 16 مداخلة هذه التجربة وانصبت على ثلاثة محاور هي «تكوين ومواكبة الملاحظات والملاحظين: الدروس المستخلصة في أفق استراتيجية جديدة للتكوين» ومنهجية الملاحظة: قوة وحدود المقاربات المعتمدة» و«الإطار القانوني المنظم للعمليات الانتخابية في المغرب: تحليل عام ومقترحات التجويد». ويذكر أن مجلس اليزمي نظم قبل هذه الندوة الدولية ندوة وطنية يوم الأربعاء 11 نونبر الجاري لترصيد تجربته في مجال ملاحظة الاستحقاقات الانتخابية خصصت لتقديم وتقاسم حصيلة الورشات الجهوية التي نظمتها لجانه ابتداء من الأسبوع الثاني من أكتوبر الماضي لاستخلاص الدروس والممارسات الجيدة في هذا المجال. كما نظمت هذه الندوة في أفق الإعداد لملاحظة الانتخابات التشريعية المرتقبة نهاية 2016 وذلك لتقاسم نتائج عملية الملاحظة وترصيد ممارستها الفضلى بمشاركة الهيئات الوطنية والدولية المعتمدة من لدن اللجنة الخاصة لاعتماد الملاحظين.

يبدو من خلال التوصيات التي خرج بها المشاركون في الندوة الدولية التي نظّمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أخيراً بالرباط من أجل ترصيد الملاحظة المستقلة والمحايدة للانتخابات بالمغرب، أن مجلس اليزمي يواصل تسجيله للعديد من الاختلالات التي شابته العملية الانتخابية للربع من شتبر الماضي. وأوصى المشاركون في هذه الندوة بمراجعة وتحسين الإطار التشريعي المنظم للانتخابات وملاءمته مع المعايير الدولية وضمان استقرار القانون الانتخابي وإعداد جميع العناصر المرتبطة به ستة أشهر على الأقل قبل الاستحقاق الانتخابي بالإضافة إلى رفع التقييدات التي تظال التمتع بالأهلية وبممارسة الحقوق المدنية والسياسية بالنسبة لبعض الفئات.

ودعت ندوة المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى ضرورة اتسام هذه القيود بالموضوعية والتناسبية في الشق المتمثل بالانتخابات، بالإضافة إلى رفع التضييق الذي طال الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات واعتماد التسجيل الأوتوماتيكي في اللوائح الانتخابية للناخبين عند بلوغهم السن القانوني المعتمد. وأوصى المشاركون بتعديل المقتضيات المتعلقة بالاعتماد ومجالته والمخولين للقيام بالملاحظة، وإقرار حق الطعن في قرارات رفض الاعتماد وتبني مقتضيات تخص تأمين الملاحظين من المخاطر أثناء أدائهم لمهام الملاحظة.

يتيم يدعو لمقاربة موضوع الارث بنفس منهجية النقاش حول الإجهاض

المحجوب داسع

معلومات عن الصورة : يتيم يدعو لمقاربة موضوع الارث بنفس منهجية النقاش حول الاجهاض
دعا البرلماني عن حزب العدالة والتنمية، محمد يتيم، إلى نصح نفس المقاربة، التي اعتمدت في قضية الإجهاض، مع موضوع الإرث الذي أثار الجدل، مؤخرا، عقب التوصية التي أصدرها مجلس الزمي.
وأكد يتيم، بحسب ما ذكرته الأسبوعية الفرنكوفونية « تيل كيل »، أن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ليس مختصا وليست له الشرعية للخوض في موضوع الإرث، بل هو من اختصاص المؤسسات الدستورية، في اشارة للمجلس العلمي الاعلى.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماعات لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بروكسيل

مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان نقطة الاتصال الوطنية (المغرب) من أجل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال اجتماعات لنقطة الاتصال الوطنية لبلجيكا التي اجتمعت مؤخرا بروكسيل.

وتعتبر نقطة الاتصال الوطنية آلية غير قضائية تهدف إلى تفعيل المبادئ الموجهة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تساعد الشركات متعددة الجنسية والمساهمين فيها على اتخاذ إجراءات مطابقة للمبادئ التوجيهية في أنشطتها التوريدية.

وقد نظمت هذه الاجتماعات بمبادرة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وشارك فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بالسيدة نبيلة التبر، مكلفة بقضايا المقاولات وحقوق الإنسان بالمجلس، والتي عرفت أيضا حضور نقط الاتصال الوطنية بسويسرا وهولندا. وقد استجابت نقاط الاتصال المغربية والسويسرية والهولندية إلى طلب نقطة الاتصال البلجيكية التي قررت تقييم فعاليتها وممارستها بهدف مساعدتها على تحسين إجراءاتها حتى تكون مطابقة للمعايير والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية.

وتتضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات مجموعة شاملة من التوصيات موجهة بالخصوص إلى الشركات المستقرة بالدول المنخرطة في هذه المبادئ.

وعلى هامش هذه الاجتماعات، أجرت السيدة نبيلة التبر لقاءات مع مسؤولين عن القسم الأوروبي من أجل العمل الخارجي التابع للاتحاد الأوروبي، وكذا مع مسؤولين بالمفوضية الأوروبية. وأبرزت السيدة التبر بهذه المناسبة التطور الذي عرفه المغرب في مجال المقاولات وحقوق الإنسان، مشيرة إلى الدور الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المجال.

وذكرت بإطلاق المجلس في 2012 لحوار حول المقاولات وحقوق الإنسان بين الحكومة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات الحكامة، مضيفة أن المغرب يساهم في جهود مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية حول المقاولات وحقوق الإنسان.

كما أكدت في هذا الصدد على الدور الذي يضطلع به المغرب من أجل تعزيز حقوق الإنسان داخل المقاولات.

ويتأس المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ 2015 مجموعة العمل التابعة للجنة الدولية للتنسيق بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان مكلفة بقضية المقاولات وحقوق الإنسان، وذلك باسم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

أبرز أن المغرب يساهم في وضع خطط عمل حول المقابولة

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في اجتماعات التعاون والتنمية في بروكسيل

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

الرباط . سناء برادة

نظمت نقطة الاتصال الوطنية بلجيكا في بروكسيل بمبادرة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، من أجل المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وشارك المغرب في هذه الاجتماعات، وذلك عن طريق المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وتعتبر نقطة الاتصال الوطنية آلية غير قضائية، تهدف إلى تفعيل المبادئ الموجهة إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والتي تساعد الشركات متعددة الجنسية والمساهمين فيها على إتخاذ إجراءات مطابقة للمبادئ التوجيهية في أنشطتها التوريدية، كما مثلت مكلفة بقضايا المقابولات وحقوق الإنسان في المجلس نبيلة التبر، والتي عرفت أيضًا حضور نقط الاتصال الوطنية في سويسرا وهولندا.

وقد استجابت نقاط الاتصال المغربية والسويسرية والهولندية إلى طلب نقطة الاتصال البلجيكية التي قررت تقييم فعاليتها وممارستها بهدف مساعدتها على تحسين إجراءاتها حتى تكون مطابقة للمعايير والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية. وتتضمن المبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات مجموعة شاملة من التوصيات موجهة بالخصوص إلى الشركات المستقرة بالدول المنخرطة في هذه المبادئ.

وعلى هامش هذه الاجتماعات، أجرت نبيلة التبر لقاءات مع مسؤولين عن القسم الأوروبي من أجل العمل الخارجي التابع للاتحاد الأوروبي، وكذا مع مسؤولين في المفوضية الأوروبية.

وأبرزت التبر بهذه المناسبة التطور الذي عرفه المغرب في مجال المقابولة وحقوق الإنسان، مشيرةً إلى الدور الذي يضطلع به المجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا المجال.

وذكرت بإطلاق المجلس في 2012 حوار حول المقابولة وحقوق الإنسان بين الحكومة والمجتمع المدني والنقابات ومؤسسات الحكامة، مضيفاً أن المغرب يساهم في جهود مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أجل تشجيع الدول على وضع خطط عمل وطنية حول المقابولة وحقوق الإنسان.

<http://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7-2/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86/>

<http://www.almaghibtoday.net/business/pagenews/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%88%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%84.html>

الصبار : المغرب اتخذ اجراءات عملية لحماية حقوق المهاجرين

سعيد مكرز سياسة

وصف محمد الصبار، **رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان**، المغرب بكونه البلد “الاسلامي” الوحيد في العالم العربي وافريقيا، الذي اهتم بالمهاجرين عبر التاريخ ، وأن العديد من المهتمين بشؤون الهجرة يجهلون ولا يعطون لهذا المعطى ما يستحقه من اهتمام .

واضاف الصبار، الذي كان يتحدث في ندوة حول “مقاربة حقوق الانسان في سياسة الهجرة بالمغرب“، والمنظمة على هامش مهرجان السينما والهجرة الذي احتتم نهاية الاسبوع بمدينة اكادير، بأن المغرب بلد جذاب و” موقعنا الجغرافي كان على مدار التاريخ سببا في استقطاب المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء السياسي وطلبة العلم، وخير دليل على ذلك هو امتدادات الزاوية التيجانية في القارة الافريقية ، اضافة إلى أن المغرب يشكل اقرب نقطة الى القارة الاوربية والتي لايفصلنا عنها سوى 14 كلم، وهو معطى آخر جعل أعدادا كبيرة من المهاجرين تقصده ، و التاريخ مازال يحتفظ بطريق صحراوية تمتد من زاكورة الى تومبوكتو، والتي كانت تقطعها الجمال في ظرف 52 يوما“

وعدد الصبار مجموعة من الاجراءات العملية، التي اتخذها المجلس الوطني لحقوق الانسان لحماية حقوق المهاجرين، من بينها دعم الجمعيات العاملة في مجال ادماج المهاجرين، والمحددة تقريبا بجمعيتين في كل اقليم ، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين اصبحوا مقيمين بعد أن استحال عليهم العبور بفعل السياسة المحكمة والصارمة لاوريا التي اغلقت الحدود ، وقال ذات المتحدث ان “المهاجرون يتقاطرون على المغرب بالالاف ، و اليوم يصعب تحديد رقم، والذي لا يعلمه الجميع أن هناك اليوم مهاجرون من القارة الامريكية ، ومن حسنات هذه الهجرة أن المغرب اليوم استطاع ان يستقطب كفاءات علمية 0 من دول افريقيا وامريكا“

<https://www.maqhress.com/alyaoum24/423391>

<http://www.alyaoum24.com/423391.html>



الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية تستنكر توصية المساواة الإرث

استنكرت الجمعية المغربية لأساتذة التربية الإسلامية خطوة **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي أوصى في تقريره الأخير بالمساواة في الإرث بين الذكر والأنثى، ودعت الجمعية في بلاغ لها توصل جديد بريس بنسخة منه، المجلس إلى إلغاء التوصية، لتعارضها الواضح مع أحكام شريعتنا الغراء، والاعتذار للشعب المغربي عن هذا التطاول على ثوابته وعقيدته. ودعت إلى إعادة النظر في تركيبة وتكوين المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

واستغربت الجمعية “حشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان نفسه فيما يعد من اختصاصات أمير المؤمنين، الذي أكد أنه لا يمكنه أن يحل حراما أو يحرم حلالا، واختصاصات المجلس العلمي الأعلى”.

وأكدت الجمعية في بلاغها على ما ورد في الفصل 175 من الدستور الذي ينص على أنه: ” لا يمكن أن تتناول المراجعة الأحكام المتعلقة بالدين الإسلامي، والنظام الملكي للدولة، والاختيار الديمقراطي للأمة، والمكتسبات في مجال الحريات والحقوق الأساسية المنصوص عليها في هذا الدستور”، كما ذكرت الجمعية ببلاغ المجلس العلمي الأعلى الصادر سنة 2008 والذي أكد أن رفع المغرب لبعض التحفظات إنما هو إجراء اقتضته الملاءمة مع مقتضيات الجديدة التي أقرتها مدونة الأسرة، ولا يجوز أن يثير لدى المجتمع أي تساؤل حول تمسك المغرب بثوابته الدينية وأحكام الشريعة الواردة في القرآن الكريم، والتي لا مجال للاجتهااد فيها مثل أحكام الإرث وغيرها من الأحكام القطعية وأن “أمير المؤمنين لا يمكنه أن يحل حراما أو يحرم حلالا، وأنه هو ضمانا المغاربة في التمسك بهذه الثوابت“



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CNDH
Conseil national des droits de l'Homme



طنجة.. اليزمي يستعرض علاقة الإعلام بقضايا حقوق الإنسان بالمغرب

استعرض **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، ادريس اليزمي، أول أمس الجمعة بمدينة طنجة، علاقة الإعلام بقضايا حقوق الإنسان في المغرب ومساهمة الإعلام في تكريس القيم الإنسانية النبيلة والدفاع عنها.

وقال اليزمي، بمناسبة العرض الذي قدمه في بيت الصحافة والذي يندرج في إطار الموسم الثقافي والإعلامي لهذا الأخير، إن الصحافة الجادة تضطلع بدور أساسي في تنوير الرأي العام وملامسة القضايا المجتمعية الأساسية والدفاع عن حقوق الفئات المهمشة أو ذات الاحتياجات الخاصة، إضافة إلى دورها كوسيط لا محيد عنه في إبلاغ صوت المجتمع ورأيه في المواضيع الحيوية والسياسات العمومية .

وأكد اليزمي أن المجلس الوطني يسعى بدوره إلى تسهيل عمل الصحفي من خلال تمكينه من الاطلاع على مختلف القضايا التي تدخل في إطار عمل المجلس والمساهمة في التكوين المستمر للصحفي خاصة في مجال حقوق الإنسان.

وأشار في هذا السياق إلى أن المجلس الوطني مقبل في المستقبل المنظور على فتح مركز وطني للتكوين المستمر حول المواطنة وحقوق الإنسان، ويهدف المجلس من خلاله إلى إقامة شراكات مع مهنيي قطاع الصحافة لتطوير قدرات الصحفيين في مجال حقوق الإنسان وتمكينهم من التحكم في آليات تتبع هذا النوع من القضايا وإشكالياته الآنية والمستقبلية.

من جهة أخرى، اعتبر اليزمي أن تمكين الصحافة من الاطلاع بدورها المجتمعي والتثقيفي والتوجيهي والتوعوي رهين بضمان حرية العمل الصحفي المتزن وتمكين الصحفي من الولوج إلى المعلومة وتوفير الظروف المناسبة لعمله المهني مع مراعاة حرمة الصحافة، وذلك تجاوبا مع مقررات الدستور المغربي.

وأشار اليزمي إلى أن المشاريع التي تعدها الحكومة لتأطير المجال الصحفي والإعلامي، والتي أبدى المجلس الوطني لحقوق الإنسان رأيه فيها، ستساهم لا محالة في تحسين أداء المقاولات الصحفية وعمل الصحفيين وتكريس حقوقهم المهنية، وفي نفس الوقت تؤطر هذه القوانين المنتظرة واجبات الصحافة في احترام الحقوق الخاصة وعدم المسّ بكرامة الناس في إطار بعد حقوقي شامل يحدد إطار الحقوق والواجبات.

وشدد المتحدث على أن مشاريع القوانين التي سيتم اعتمادها مستقبلا لتأطير المجال الصحفي تضع لبنة مهمة في بنية إصلاح منظومة الصحافة عامة في ارتباطها بمجال حقوق الإنسان، الذي يعرف في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا على مستوى التشريع والتأطير والمبادرات العملية الميدانية، وهو ما يجعل من المغرب نموذجا إقليميا جديرا بالاهتمام.

<http://www.news24tanja.com/node.php?idlis=3346#sthash.hP3PRPww.dpbs>

<http://www.ahdath.info/?p=122144>

<http://alboughaznews.com/news.php?extend.2170>

<http://www.tangerinter.com/%D8%B7%D9%86%D8%AC%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D8%B6-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%85-%D8%A8%D9%82%D8%B6%D8%A7/#.VkmlHnaKHcs>

16/11/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

5

www.cndh.org.ma

70 تنظيمًا مغربيًا يدعم مطلب المساواة في الإرث بين الرجال والنساء

دافعت 70 جمعية وتنسيقية وشبكة ومرصد بالمغرب عن **تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان** (مؤسسة أنشأتها الدولة) الذي تحدث فيه عن “وضعية المساواة والمناصفة في المغرب” وطالب من خلاله بضرورة القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة، بما في ذلك ما يمنحها حقوقًا متساوية مع الرجل في عدة مجالات، منها الإرث وانعقاد الزواج والطلاق والعلاقة مع الأطفال.

الجمعيات التي وقعت على بيان مشترك أدانت “الهجمة الشرسة التي تعرّض لها مضمون التقرير ومصدره، لا سيما التوصية المتعلقة بالمساواة في الإرث، التي وصلت حد التكفير والاتهام بالزندقة”، متحدثة عن أن هذه الهجمة “تعكس توجهًا متطرفًا ومقاومًا للمشروع الديمقراطي للمغرب، والتفافًا على مقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق النساء”.

وطالبت الجمعيات الموقعة على البيان الحكومة والمشرّع بالتفاعل الإيجابي مع ما تضمنه التقرير والاستجابة المستعجلة لجميع توصياته، وفتح نقاش عميق وهادئ ورزين حول منظومة الإرث، لأجل ضمان وصول النساء إلى الموارد والملكية على قدم المساواة مع الرجال، داعية كل القوى الديمقراطية لدعم المعركة من أجل المساواة بين الجنسين في كافة الحقوق ومناهضة العنف والتمييز ضد النساء.

ومن التنظيمات الموقعة على هذا البيان، هناك تحالف ربيع الكرامة، وشبكة أناروز، وجمعية إنصاف الدار البيضاء، وجمعية إنصات بني ملال، وجمعية تطّلع نساء، ونساء الجنوب، ومنتدى بدائل المغرب، والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، وجمعية عدالة.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قد أشار إلى أن “المقتضيات القانونية غير المتكافئة المنظمة للإرث، تساهم في الرفع من هشاشة وفقير الفتيات والنساء. كما أن الوقف والقواعد التي تحكم أراضي الجموع (أراضي تملكها جماعات من القبائل)، تساهم في تجريدن من حقهن في ملكية الأرض أو في الإرث”.

<http://www.htari24.com/categorie/communaute/article/5879-52-01-05-15-11-15>

<http://www.seekpress.com/article-68176.htm>

<http://www.barlamane.com/70-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%85%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A/>

مدير بيت الصحافة... استضافة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرس الافتتاحي لم يكن اعتباطا،

مدير بيت الصحافة... استضافة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرس الافتتاحي لم يكن اعتباطا، في تصريح للزميلة/فبراير. كوم/ أكد سعيد كوبريت، مدير بيت الصحافة بطنجة، أن استضافة إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الدرس الافتتاحي لم يكن اعتباطا، بل بحكم ارتئان مجموعة من مشاريع القوانين بمستقبل الإعلام الوطني والصحافة المغربية وهي مازالت على أنظار المؤسسة التشريعية، سواء المجلس الوطني للصحافة أو قانون الصحافة أو مدونة الصحافة والنشر.

وأضاف أن هذا اللقاء هو بمثابة إفصاح للرأي بشكل مكشوف عن قضايا من صميم اهتمامات الإعلاميين المغاربة التي توجد في واجهة الأحداث في الوقت الذي تقاعست أحزاب كثيرة كان معولا عليها في خوض غمار المعارضة، نجد أن الإعلام هو الذي يمارس هذا الدور وهذه الوظيفة.»

وتابع المتحدث أن سياق استضافة اليزمي ارتباطا بالتقرير الذي رفعه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي يكشف هذا الطابو الكبير من خلال تبادل وجهات النظر والمقاربات في موضوع هو من صميم هوية الإنسان المغربي «

وذكر كوبريت بأن السؤال اليوم في هذا الدرس الافتتاحي الذي سيربط بين الإعلام ومنظومة حقوق الإنسان يتمحور حول مدى ملائمة هذه المشاريع لدينامية التحولات والمتغيرات، وكذا مدى استجابتها مع تعاهدات المغرب في محافل ومواثيق دولية، هل يمكن القول إن الإعلام مفكر فيه من طرف الدولة اليوم بالمقارنة مع قطاعات أخرى؟. عن/فبراير. كم /



إحاطة - نظمت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة والجمعية المغربية لمناهضة العنف ضد النساء، واتحاد العمل النسائي، وجمعية جسور ملتقى النساء المغربيات، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب فرع الدار البيضاء، ندوة صحفية يوم الخميس 12 نونبر بفندق ايدو انفا على الساعة العاشرة صباحا، وذلك حول تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان. تلقت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، صون وإعمال غايات وأهداف الدستور، المقدم يوم 20 أكتوبر 2015، والذي قام برصد دقيق لواقع الحقوق المدنية والسياسية والإقتصادية والثقافية لحقوق النساء، وذلك من خلال ما تعيشه النساء من إعتداءات وإنتهاكات، التي تزداد تازما بسبب عدم توفر إطار قانوني منسجم مبني على مبدأ المساواة بين النساء والرجال، وإستمرار مقتضيات تكرس التمييز بسبب الجنس في المجال التشريعي والقانوني، وسياسات عمومية ذات أثار سلبية على النساء وخاصة الفئات الهشة، وتعطيل تطبيق مقتضيات الدستور نتيجة تلكؤ الحكومة في إخراج القوانين والآليات الدستورية والمؤسسية لحماية الحقوق الإنسانية للنساء، والنهوض بها بالإضافة إلى تعثر إصلاح المنظومة التربوية والتربوية والتعليمية والإعلامية وباقي بنيات التنشئة. وأكدت فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، أنها تثمن ما جاء في تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من تشخيص وتوصيات، وتعتبره أنه يعكس التراكم المعرفي والنضالي للحركة النسائية والحقوقية المدافعة عن المساواة والمناصفة، وعن شمولية الحقوق الغير القابلة للتجزئ، وتستغرب الفيدرالية، الحملة العدائية والتضليلية، الذي تستهدف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وإتهامه بالتداول على إختصاص المجلس العلمي، في حين أن المجلس لم يتجاوز إختصاصاته ومهامه، كآلية مستقلة للحماية والنهوض بحقوق الإنسان.

وترفض فدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق الإنسان، الوصاية على المجتمع، وإستغلال الدين لأغراض سياساوية في قضايا مصيرية تتعلق بانتهاك وهدر حقوق أساسية لملايين من النساء والأسر ورهن مستقبل أجيال والتفويت على المغرب فرصة الإجابة على التحديات الإقليمية والدولية ورفع تحدي التنمية.

فيدرالية الديمقراطية المرأة تدين الهجمة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان



وللتذكير فتوصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان الخاصة بالإرث، والتي تم إنتقاءها للتهجم عليه بالرغم من أن التقرير يرضم عدد من التوصيات، سبق للفيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة في 10 أكتوبر 2007، أن تقدمت بمذكرة مطلبية شاملة لإدخال تعديلات على قانون الأسرة إنسجاما مع مبدأ المساواة والعدل، وكان من ضمن النقاط توصية تدعو لتعديل قانون الميراث في شق التنصيب خاصة بعدما تعددت شكايات الأسر والنساء التي لم تركز إلا بالبنات، وضمن هذه الشكايات ما كان يمثل حيفا وظلما يضرب مقاصد الإسلام التي هي العدل، فتعلت نفس الأصوات بالتهجم على مناضلات الرابطة وبنفس الأسلوب توجه رسائل مفاذاها أن "لا حق للنساء في مناقشة شغل العلماء".

وتطالب فيدرالية الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة، الحكومة بتفعيل التوصيات القيمة للمؤسسات الوطنية المنبثقة عن آرائها الإستشارية وتقاريرها ودراساتها النوعية فيما يتعلق بالمساواة بين النساء والرجال، وتدعوا كل القوى الديمقراطية والحداثية والمجتمع المدني للتصدي إلى الهجمات التي تهدف إلى التراجع عن المكتسبات الحقوقية الدستورية، وعلى رأسها الحقوق الإنسانية للنساء الحلقة الضعيفة التي تلبس فيها الثقافة الذكورية قناع الدفاع عن الإسلام ويسهل فيها التدجين والحشد لأغراض سياسية، كما تدعوا كل الأطراف إلى النقاش العلمي الهادئ والحضاري البعيد عن التكفير والترهيب، وتدعو أيضا المجلس العلمي والعلماء الأجلاء إلى الإجتهد لرفع الظلم عن النساء، والإجابة على التحولات الإجتماعية التي عرفها المغرب وعن الأدوار التي أصبحت تلعبها النساء والتي لا تقف بالمساهمة في التكفل بالاسرة بل تتعداها إلى تحمل كل نفقاتها، وكذلك إستحضار تحديات التنمية.

الحكومة التي لا يكثر لها أحد

يوم 13 نونبر تم التوقيع على إتفاقية بين وزارة المالية و المكتب الوطني للماء و الكهرباء (ONEE) و مكتب السكك الحديدية، حول أداء حوالي 4 مليار درهم من مستحقات الضريبة على القيمة المضافة عن طريق قرض من سندات الخزينة، و ذلك بسبب الإستثمارات الكبيرة التي يُقدم عليها كل من ال ONEE و ال ONCF.

و سيتم أيضا الإتفاق على عقد مع الدولة بالنسبة لل ONCF يمتد على سنوات 2016-2020 سيتم بموجبه رفع أسعار تذاكر القطار للنقص من مصاعب المكتب المالية، و التي سببها إستثماره الضخم في شراء مشروع ال TGV و تجديد عدد من المحطات في المدن السياحية. كما سيتم بموجب قانون المالية 2016، إعفاء ال ONCF من الضريبة على القيمة المضافة على إقتناء السكك و المعدات (مقتنيات ال TGV)، و كذلك رفع الضريبة على القيمة المضافة على تذاكر القطار.

و تطرح هذه التحركات المالية الضخمة في مؤسستين، لا تخضعان للتمحيص البرلماني و الحكامي الذي تخضع له الوزارات، أكثر من تساؤل حول مراكز ثقل السلطة في الدولة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خيارات إقتصادية و مالية كبرى.

فال ONEE ستقوم خلال 2016-2020 بإستثمار يصل 4.6 مليار دولار، و ال ONCF قامت بإستثمار يفوق 2 مليار يورو في مشروع التيجيفي، و كل هذا يفلت من رقابة الحكومة (التي لا تُعين أساسا مدراء هذه المؤسسات) و البرلمان الذي لا يحق له التمحيص في أعمالها (أو تنقصه الشجاعة لذلك فالبرلماني أيضا يُريد الحفاظ على منصبه الذي نادرا ما يكون وصل له عن أحقية)، إضافة إلى التعطيم و الإنغلاق الذي تتمتع به هذه المؤسسات التي تعمل كعلب سوداء خلفا للوزارات التي يتم تمحيص نفاقاتها و مواردها.

و لا يقف الأمر عند هذين المكتبين فقط، فهناك صندوق الإيداع و التدبير CDG (مخدرات تقاعد المغاربة)، الذي يقوم هو الأخر بتمويل مشاريع إستثمار ضخمة دون أي محاسبة أو تمحيص و مراقبة من البرلمان (أو حتى معرفة بعض نشاطاته) أو الحكومة التي لا سلطة لها عليه، فهو يُنفذ مباشرة تعليمات الملك و خياراته الإقتصادية، و نفس الشيء ينطبق على ال OCP الذي يدخل هو الأخر في إستثمارات ضخمة بعيدة عن صميم مهامه و نشاطه الإقتصادي الأساسي (مثل تمويل بناء سكن إجتماعي أو شبكات صرف صحي أو موانئ أو تمويل لوبيات سياسية في فرنسا و أمريكا أو الدخول في مشاريع مشبوهة بدول مثل الغابون)، و يتم ذلك دون حتى أن يقف مدير هذا المكتب أمام البرلمان ليشرح خياراته و الخيارات التي أُمليت عليه بإسم "المصلحة الوطنية" و يتم تدقيق و تمحيص الميزانية و النفقات و طلبات العروض و العقود و مباريات التوظيف كما يتم ذلك مع الوزارات.



و يتجاوز "الإلتفاف حول منطق المسؤولية الحكومية" المجال الإقتصادي و المالي ليصل حتى المجال الثقافي و الحقوقي و الإعلامي، فمؤسسات لا ترضخ لرقابة أي مُنتخب كان، مثل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أو قنوات دوزيم أو عدد من الجمعيات المدعومة بالملايين تُفتي و توجه النقاش حول عدد من القضايا الإجتماعية و الثقافية ذات البُعد السياسي المهم، و التي يُفترض في أن ترجع صلاحيات إثارتها (و إستغلالها السياسي الحتمي) للسياسيين من البرلمانيين و الوزراء و أعضاء الأحزاب،

و حتى داخل الحكومة نفسها، فقد تم سلب عدد من الصلاحيات للمنتخبين بالزج بالمستقلين و التكنوقراط فمُنذ دخول "اللا-حزب" (التجمع الوطني للأحرار) للحكومة في أكتوبر 2013 بمباركة عبد الإله بنكيران، سقطت عدد من الوزارات الحساسة في يد أشخاص لا يمتون للسياسة بصلة، من عالم الأعمال أو دوايب وزارة الداخلية، مثل وزارة المالية (محمد بوسعيد) و الداخلية (محمد حصاد) و التعليم (رشيد بلمختار) و الفلاحة (عزيز أحنوش) و الصناعة (حفيظ العلمي).

و تبقى إذن السلطات المخولة للسياسيين الحقيقيين (أو أشباههم لأن حتى الأحزاب أصبحت مرتعا لكباراء الأطر في الوزارات الرباطية الطامعين في تحسين مساهمهم المعني)، بغض النظر عن توجهاتهم، تنحصر في تحمل عيئ اللوم و المسؤولية في قرارات لا-شعبية، و في أحيان كثيرة لا منطقية، مثل قوانين الصحافة و تعديل القانون الجنائي و الزيادات الطائشة في الأسعار و إعفاء كبريات اللوبيات التجارية من الضرائب و المصادقة على مشاريع إقتصادية لا طائل منها و لا تعدو كونها شبه "رشاوي" لدول أجنبية لإرضائها أو إسكاتها.

Dans le cadre d'une mission à la demande du PCN belge

Le **CNDH** prend part à une mission de l'OCDE à Bruxelles

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a représenté le Point de Contact national (PCN) marocain pour les Principes directeurs de l'Organisation de la coopération et du développement économique (OCDE) lors d'une mission «examen par les pairs» du Point de contact national Belge pour les mêmes Principes directeurs. Cette mission s'est déroulée les 12 et 13 novembre à Bruxelles.

Les PCN sont un mécanisme de mise en œuvre unique des Principes directeurs de l'OCDE qui aide les entreprises multinationales et leurs actionnaires à prendre des mesures appropriées afin de se conformer aux Principes directeurs y compris dans leur chaîne d'approvisionnement.

Cette mission, au cours de laquelle le CNDH était représenté par Mme Nabila Tbeur, chargée de mission au CNDH sur les questions des entreprises et droits de l'Homme et à laquelle ont également pris part les

PCN suisse et néerlandais, a été organisée par l'OCDE.

Les PCN du Maroc, de la Suisse et des Pays-Bas ont répondu à la demande du PCN Belge qui a décidé d'évaluer sa performance et ses pratiques dans le but de l'aider à améliorer ses procédures pour mieux se conformer aux normes et principes directeurs de l'OCDE pour les entreprises multinationales. Dans ce cadre, les membres de cette mission ont tenu plusieurs entretiens avec les parties prenantes du PCN Belge représentant les départements ministériels belges fédéraux et régionaux, les fédérations des employeurs, les entreprises multinationales, les ONGs, les centrales syndicales et les réseaux d'experts.

Ces entretiens feront l'objet d'un rapport d'évaluation qui sera présenté, en juin 2016, au comité d'investissement de l'OCDE à Paris lors de la réunion annuelle des PCNs.

Depuis l'année 2013, le CNDH,

L'Instance centrale de la prévention de la Corruption (ICPC) et le Conseil de la Concurrence ont adhéré au PCN marocain constitué également de sept ministères et dont la présidence et le secrétariat sont assurés par l'Agence Marocaine de développement des Investissements (AMDI).

Les Principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales sont un ensemble de recommandations qui s'adressent aux entreprises exerçant leurs activités dans les pays adhérents et qui définissent des normes de comportement responsable des entreprises en matière de droits de l'Homme, d'emploi et de relation professionnelles, d'environnement, de lutte contre la corruption, des droits des consommateurs, des sciences et technologie, de concurrence et de fiscalité.

Dans une déclaration à la MAP, Mme Tbeur a indiqué avoir rencontré, en marge de cette mission, des

responsables au niveau du service européen pour l'action extérieure de l'Union Européenne et au niveau de la Commission européenne. A cette occasion, elle a mis en évidence l'évolution de la question au Maroc et le rôle joué dans ce sens par le CNDH.

Mme Tbeur, qui a rappelé le lancement, en 2012, par le CNDH d'un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme avec le gouvernement, la société civile, les syndicats et des Institutions de bonne gouvernance, a également souligné que le Royaume prend part aux dynamiques du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations unies sur la question des droits de l'Homme qui visent à encourager les Etats à élaborer des plans d'action nationaux sur les entreprises et droits de l'Homme. Elle a également mis l'accent sur les actions nationales menées par le CNDH pour promouvoir les droits de l'Homme en entreprises.

Le Maroc pays ouvert, ayant une stratégie intégrée et globale sur l'immigration

Onze programmes mis en place ont permis la régularisation de la situation de plus de 18.000 immigrés

Les intervenants lors d'une conférence organisée, samedi à Agadir, sur "La nouvelle politique migratoire du Maroc", ont souligné que le Royaume est un pays ouvert qui a mis en place une stratégie intégrée et globale en matière d'immigration. Lors de cette rencontre, tenue dans le cadre de la 12ème édition du Festival international "Cinéma et migrations" (10-14 novembre), Lahbib Nadir, secrétaire général du ministère chargé des Marocains résidant à l'étranger et des Affaires de la migration, et Mohamed Sebbar, secrétaire général du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**, ont mis en exergue les efforts déployés par le Maroc pour régulariser la situation des immigrés établis sur son territoire et le dispositif juridique et humain mis à la disposition en la matière.

Ainsi, M. Nadir a présenté un exposé sur les démarches entreprises depuis 2013 pour apporter les réponses liées au phénomène migratoire suite aux changements faisant du Maroc un pays d'accueil d'immigrés de toutes les nationalités, rappelant que SM le Roi Mohammed VI a invité le gouvernement, dans son discours du 6 novembre 2013, à élaborer une nouvelle politique globale relative aux questions d'immigration et d'asile, suivant une approche humanitaire conforme aux engagements internationaux du Maroc et respectueuse des droits des immigrés.

Cette politique se base sur plusieurs piliers, notamment la centralité de la dimension humaniste dans la gestion des affaires de la migration, le respect des droits de l'Homme à travers la préservation de la dignité et des immigrés et des réfugiés, une approche globale et renouvelée et la responsabilité partagée, a expliqué le responsable.

Dans ce sens, a poursuivi M. Nadir, 11 programmes ont été mis en place pour réaliser les objectifs de cette politique, notamment dans les domaines de l'éducation, de la santé, de l'habitat, de la jeunesse et du sport, de la formation professionnelle et de l'emploi, ce qui a permis, selon lui, la régularisation jusqu'à présent de la situation de plus de 18.000 immigrés.

Le secrétaire général du CNDH a, de son côté, axé son intervention sur le rôle du Conseil pour accompagner la mise en œuvre de cette politique, rappelant que le Maroc a toujours été un pays ouvert et la destination d'immigrés et réfugiés de tous les coins du monde.

Le CNDH a tiré profit d'autres expériences étrangères relatives à l'intégration des immigrés et des recommandations de la société civile pour contribuer à la réussite de la nouvelle politique migratoire au Maroc, a-t-il expliqué, mettant en exergue l'importance des rapports publiés par le Conseil en la matière.

Le cheikh Abou Naim récidive et excommunie **Driss El Yazami**

Le Cheikh Abou Naïm refait des siennes. Dans une vidéo publiée sur Youtube, il traite le président du CNDH de « mécréant » et d' « apostat ».

Après s'être précédemment attaqué à Driss Lachgar et à Abdellah Laroui, le cheikh Abdelhamid Abou Naim, qui avait été condamné par la justice à une peine de prison avec sursis, récidive dans ses appels à la haine. Il a envoyé un raz-de-marée d'insultes à l'adresse du président du CNDH Driss El Yazami, dans une vidéo publiée sur Youtube le 4 novembre. Reprochant à ce dernier d'avoir proposé l'instauration de la parité en terme d'héritage pour les deux sexes, le sulfurant salafiste s'en est pris à ce qu'il a qualifié de « communauté laïque au Maroc ».

« El Yazami a osé défier le Livre Saint, attaquer la religion de Dieu et contester la charia », a estimé le cheikh, avant de prendre des airs plus menaçants en s'adressant directement au président du CNDH : « De quel droit parles-tu, qui représentes-tu ? Tu n'es qu'un suppôt du sionisme et des ambassades étrangères. Tu a été acheté par l'Etat et tu es devenu l'outil des Moukhabarate. Oh El Yazami, sache que tu es maudit par Dieu, les anges et tous les hommes », a-t-il vilipendé.

Abou Naïm ne s'est pas arrêté là, attaquant violemment des figures du progressisme. Il a employé un vocabulaire bien animalier en traitant Driss Lachgar de « veau », le militant amazigh Ahmed Assid de « singe » et le chercheur en mouvements islamistes Said Lakhel de « chien ».

Mêmes les morts n'ont pas été épargnés par la haine du religieux. Ali Yaata, ancien secrétaire général du Parti du progrès et du socialisme (PPS) et l'intellectuel socialiste Abed El Jabri n'ont pas échappés à ses invectives, au même titre que l'intellectuel Abdellah Laroui et le socialiste Mohamed El Yazghi. A ces derniers, encore bien vivants, il lâche : « Je prie Dieu qu'il vous accable de la mort, et qu'il vous torture dans la vie et dans l'au-delà ».

Passées le long quart d'heure réservé aux insultes, Abou Naim essaie d'argumenter et s'adresse à El Yazami sur un ton professoral : « Sais-tu qu'en Angleterre, les nobles versent leur héritage à leur garçon aîné ? ». La grande érudition du cheikh manifestationement takfiriste lui a sans-doute fait oublier que le pays des Lords avait à sa tête... une reine.

Cheikh Abou Naïm avait été condamné en appel au mois de juillet 2015 à un mois de prison avec sursis et à une amende de 500 dirhams. Il était poursuivi par le ministère de la Justice pour atteinte aux instances officielles de l'Islam (Conseil des Oulémas, Ligue Mohammadienne des Oulémas et le ministère des Affaires islamiques).

http://telquel.ma/2015/11/05/driss-el-yazami-excommunie-cheikh-abou-naim_1469184

Observation des électionsLe CNDH se prépare aux législatives

Plus de 2 mois après le déroulement des élections locales et régionales, le rapport détaillé de l'observation effectuée par le **Conseil national des droits de l'homme** n'a pas encore été dévoilé. Le Conseil présidé par Driss El Yazami s'est contenté de présenter des conclusions provisoires quelques jours après l'annonce des résultats. Entre-temps, le CNDH a organisé, hier à Rabat, une conférence sur la capitalisation et le partage des bonnes pratiques en matière d'observation des élections. L'objectif est notamment «d'évaluer les programmes de formation et d'accompagnement des observateurs, et stimuler la réflexion sur les approches adoptées», est-il indiqué. Les antennes régionales ont déjà organisé, le mois d'octobre, des ateliers de capitalisation de l'expérience du CNDH dans le domaine de l'observation. L'idée est «d'identifier les points forts et les faiblesses de cette expérience».

Globalement, les intervenants lors de cette conférence ont mis l'accent sur le dispositif mis en place par le CNDH durant les dernières élections locales et régionales. Il en ressort que «57 organisations nationales et internationales ont assuré le suivi de ces scrutins. L'observation a porté sur 22.000 bureaux de vote, soit plus de 56% du total», a souligné Mohamed Laamarti, président de la commission régionale du CNDH à Oujda. Pour lui, «ce taux dépasse la moyenne prévue par les standards internationaux».

Les responsables du CNDH veulent capitaliser sur leur expérience et examiner les bonnes pratiques au niveau international, afin de consolider les compétences des observateurs en vue des prochaines élections législatives prévues l'année prochaine. Il faut dire que le Conseil présidé par El Yazami a développé un savoir-faire en matière d'observation grâce aux différentes opérations menées depuis une dizaine d'années. Pour les scrutins de septembre dernier, «le Conseil a organisé 6 sessions de formation au profit de 1.200 observateurs durant les mois de juillet et août», a indiqué Nadir El Moumni, membre du CNDH. L'objectif est de «favoriser le renforcement des compétences des observateurs», a-t-il ajouté. Concrètement, il s'agit de familiariser les personnes qui assurent le suivi des élections aux outils de travail mais également aux objectifs de leur mission. Pour chaque observateur, «il s'agit essentiellement de suivre le processus électoral dans son intégralité et de s'assurer de sa régularité, conformément à la réglementation en vigueur», a-t-il expliqué. Néanmoins, il est essentiel de préciser les résultats escomptés de cette mission. Ceci est déterminant pour la définition de l'approche adoptée par l'observateur. Il s'agit de «renforcer sa posture, qui est différente de celle d'un sociologue ou d'un politologue, qui assurent également le suivi des élections», selon El Moumni. C'est pour cela que les sessions de formation ont insisté sur «la maîtrise des techniques notamment de reporting des faits», a-t-il dit. D'ailleurs, les personnes formées par le CNDH ont, à leur tour, organisé des séminaires au niveau des régions au profit des acteurs associatifs qui ont également participé à l'opération d'observation des élections. C'est à l'issue de ce processus que la Commission d'accréditation a donné le feu vert à 4.024 observateurs nationaux et internationaux pour assurer le suivi des scrutins du 4 septembre.

Activer les recommandations

Les observateurs mobilisés par le CNDH et le tissu associatif ont fourni une importante quantité d'informations, dont seulement un bilan provisoire a été dévoilé. Il en ressort que «les élections régionales et communales se sont déroulées dans un climat offrant les garanties essentielles de liberté, de sincérité et de transparence». Le rapport du CNDH précise que «les irrégularités observées sont statistiquement peu fréquentes, et n'entachent pas substantiellement la crédibilité et la sincérité du scrutin». Néanmoins, le Conseil d'El Yazami a mis l'accent sur la nécessité de prendre en considération les recommandations formulées dans des rapports d'observation des scrutins de 2007, 2009 et 2011, notamment en matière d'élargissement du corps électoral, de réforme du cadre juridique de l'observation et de promotion de la représentation politique des femmes et des jeunes.

<http://www.marocpress.com/fr/leconomiste/article-108500.html>

171 parutions annoncées: Le Maroc a enfin sa rentrée littéraire

Ce constat, bien que lourd, ne fait pas pour autant baisser les bras quant à la promotion du livre. Et, pas loin que ce mardi 10 novembre, l'Union des éditeurs marocains (UEM) a organisé la première édition de la rentrée littéraire dans plus de 25 villes du Royaume. Détails.

C'est en partenariat avec le ministère de la culture, le Conseil national des droits de l'Homme et l'ambassade de France au Maroc que la toute première rentrée littéraire a vu le jour et a été célébrée dans pas moins de 25 villes du Royaume.

Il s'agit d'une journée portes ouvertes où le public a vécu une expérience de contact direct avec les livres, jusque-là très peu prisés par la population. L'UEM se dit, quant à elle, consciente de la problématique. Elle n'aspire à cet effet pas moins à ce que cette opération «puisse insérer le livre dans la mosaïque culturelle, si riche et si diversifiée, de notre pays. C'est bien le but recherché pour une sensibilisation que l'on rêve s'adressant tout autant au cœur du citoyen marocain qu'à sa raison et ce, afin qu'il puisse s'y retrouver en tant que lecteur».

Présent lors du lancement de cette rentrée littéraire, le ministre de la culture Mohamed Sbihi se met du côté des éditeurs et estime que ceux-ci ont toute la légitimité de plaider pour un plus important soutien financier.

«Les pouvoirs publics doivent soutenir davantage les maisons d'édition», avait-il clairement déclaré. Cette manifestation culturelle ambitionne de dynamiser le paysage culturel au Maroc au moment où, précise l'UEM, les librairies sont devenues un endroit tabou, «déserté par la jeunesse marocaine et réservé aux élites intellectuelles». Cette année en effet, pas moins de 171 nouveautés seront proposées au grand public et il est prévu que des séances de dédicaces soient organisées dans des librairies et bibliothèques à travers le Maroc.

Les éditeurs entendent ainsi créer un lien affectif entre le citoyen et le livre. «Le but étant de (...) convertir les librairies en espaces actifs à même d'attirer des lecteurs de tout âge et de toutes catégories professionnelles». Parmi les nouveautés annoncées lors de cette rentrée littéraire, l'on retrouve entre autres : «Femmes amazighes» de Christine Dumont-Léger, «Communautés juives au sud de l'Anti-Atlas» co-crit par un collectif d'auteurs, «Oiseaux du Maroc» de l'Espagnol Ignacio Yúfera, «Fables d'archives: Effacement, oubli, infidélité» et Abdelmjid Arrif, «Kilito en questions» de Amina Achour, «Un mal comme l'amour» de Hassan Najmi, «De tous horizons» de Driss Chraïbi et «Une identité à fleur de peau» de Mohammed Ennaji.

<http://www.devanture.net/an/news.php?id=364650>

Le CNDH prend part à une mission de l'OCDE à Bruxelles

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a représenté le Point de Contact national (PCN) marocain pour les Principes directeurs de l'Organisation de la coopération et du développement économique (OCDE) lors d'une mission "d'examen par les pairs" du Point de contact national Belge pour les mêmes Principes directeurs. Cette mission s'est déroulée les 12 et 13 novembre à Bruxelles.

Les PCN sont un mécanisme de mise en œuvre unique des Principes directeurs de l'OCDE qui aide les entreprises multinationales et leurs actionnaires à prendre des mesures appropriées afin de se conformer aux Principes directeurs y compris dans leur chaîne d'approvisionnement.

Cette mission, au cours de laquelle le CNDH était représenté par Mme Nabila Tbeur, chargée de mission au CNDH sur les questions des entreprises et droits de l'Homme et à laquelle ont également pris part les PCN suisse et néerlandais, a été organisée par l'OCDE.

Les PCN du Maroc, de la Suisse et des Pays-Bas ont répondu à la demande du PCN Belge qui a décidé d'évaluer sa performance et ses pratiques dans le but de l'aider à améliorer ses procédures pour mieux se conformer aux normes et principes directeurs de l'OCDE pour les entreprises multinationales.

Dans ce cadre, les membres de cette mission ont tenu plusieurs entretiens avec les parties prenantes du PCN Belge représentant les départements ministériels belges fédéraux et régionaux, les fédérations des employeurs, les entreprises multinationales, les ONGs, les centrales syndicales et les réseaux d'experts.

Ces entretiens feront l'objet d'un rapport d'évaluation qui sera présenté, en juin 2016, au comité d'investissement de l'OCDE à Paris lors de la réunion annuelle des PCNs.

Depuis l'année 2013, le CNDH, L'Instance centrale de la prévention de la Corruption (ICPC) et le Conseil de la Concurrence ont adhéré au PCN marocain constitué également de sept ministères et dont la présidence et le secrétariat sont assurés par l'Agence Marocaine de développement des Investissements (AMDI).

Les Principes directeurs de l'OCDE à l'intention des entreprises multinationales sont un ensemble de recommandations qui s'adressent aux entreprises exerçant leurs activités dans les pays adhérents et qui définissent des normes de comportement responsable des entreprises en matière de droits de l'Homme, d'emploi et de relation professionnelles, d'environnement, de lutte contre la corruption, des droits des consommateurs, des sciences et technologie, de concurrence et de fiscalité.

Dans une déclaration à la MAP, Mme Tbeur a indiqué avoir rencontré, en marge de cette mission, des responsables au niveau du service européen pour l'action extérieure de l'Union Européenne et au niveau de la Commission européenne. A cette occasion, elle a mis en évidence l'évolution de la question au Maroc et le rôle joué dans ce sens par le CNDH.

Mme Tbeur, qui a rappelé le lancement, en 2012, par le CNDH d'un dialogue multipartite sur les entreprises et les droits de l'Homme avec le gouvernement, la société civile, les syndicats et des Institutions de bonne gouvernance, a également souligné que le Royaume prend part aux dynamiques du Conseil des droits de l'Homme (CDH) des Nations unies sur la question des droits de l'Homme qui visent à encourager les Etats à élaborer des plans d'action nationaux sur les entreprises et droits de l'Homme. Elle a également mis l'accent sur les actions nationales menées par le CNDH pour promouvoir les droits de l'Homme en entreprises.

<http://www.maroc.ma/fr/actualites/le-cndh-prend-part-une-mission-de-locde-bruxelles>

FESTIVAL NATIONAL DU THÉÂTRE HASSANI - 3ÈME

» 26- Novembre 2015

Agadir accueille du 26 au 29 novembre 2015 la 3ème édition du festival national du théâtre hassani. Cet événement est une initiative du Forum national des jeunes du Sahara et de l'Association Wafa théâtre, avec le soutien du **Conseil National des Droits de l'Homme**.

<http://www.visitagadir.com/fr/agenda/festival-national-du-theatre-hassani-3eme-ag250.html>